

نشرة الصحافة



اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٠٢٣-٥-١٨

«الكلية» تحكم في دعوى «وقف الانتخابات».. اليوم.. والدستورية» نجز الحكم في عودة مجلس 2022 الأربعاء المقبل

بورسلي: استقلالية للقضاء في إدارة الانتخابات

الانتخابية في يوم الاقتراع. وفي السياق ذاته، حجزت المحكمة الدستورية أمس الطعن الذي تلقته أخيراً ويطلب ببطالان حكمها القاضي خلال مارس الماضي ببطلان مجلس 2022 وعودة مجلس 2020، للحكم الأربعاء المقبل. وأقام الطعن أحد المحامين نيابة عن النواب السابقين: محمد المطير وحمد العبيد وفارس العتيبي ومبارك الحجرف ويوسف البذالي ومحمد العجمي. إلى ذلك، حجزت المحكمة الكلية الدعوى المطالبة بوقف انتخابات مجلس الأمة للحكم اليوم الخميس.

أجواء من الشفافية والنزاهة كما هو الحال في الانتخابات السابقة». وأشار إلى أهمية إظهار الوجه الحضاري والممارسة الديمقراطية الحقيقية التي ينعم بها الشعب الكويتي، مبيناً أن ذلك ليس غريباً على السلطة القضائية التي جبلت على الكفاءة والحيادية والتجرد انطلاقاً من استقلالها الكامل في عملها القضائي. وأشاد بالدور الإيجابي والفاعل لجميع منظمات المجتمع المدني في متابعة العملية الانتخابية وحرصها على نقل الصورة الحقيقية والصادقة بكل شفافية لما يجري داخل اللجان



عادل بورسلي

عبدالكريم أحمد

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإجابة المستشار عادل بورسلي على قدرة واستقلالية وكفاءة أعضاء السلطة القضائية في إدارة العملية الانتخابية بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والافتداز. وقال المستشار بورسلي في بيان صحافي إنه بحث مع وفدي الجمعية الكويتية للشفافية والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان - كل على حدة - الموضوعات المتعلقة بعملية انتخاب أعضاء مجلس الأمة 2023 المقررة في 6 يونيو المقبل. وأوضح أن «رجال

القضاء لا يدخرون وسعاً في بذل قصارى جهدهم حتى تخرج العملية الانتخابية في

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	١	١٦٧٧٨

المستشار بورسلي: السلطة القضائية جُبلت على الكفاءة والحيادية والتجرد

«الأعلى للقضاء»: قادرون على إدارة الانتخابات باستقلالية ونزاهة

على السلطة القضائية التي جُبلت على الكفاءة والحيادية والتجرد انطلاقاً من استقلالها الكامل في عملها القضائي» (التفاهيل، ص 4)

السابقة، والتي تظهر الوجه الحضاري والممارسة الديمقراطية الحقيقية التي ينعمُ بها الشعب الكويتي». وقال: «ليس ذلك بغريب

وسعاً في بذل قصارى جهدهم حتى تخرج العملية الانتخابية في أجواء من الشفافية والتزاهة يشهد لها الجميع، كما هو الحال في الانتخابات

على إدارة العملية الانتخابية بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والافتقار». وشدد بورسلي على أن «رجال القضاء لا يدخرون

أحد رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإنيابة المستشار الدكتور عادل ماجد بورسلي «قدرة واستقلالية وكفاءة أعضاء السلطة القضائية

«الدستورية» تحجز «حل مجلس 2022» للأربعاء و«الكلية» تحكم في دعوى وقف الانتخابات اليوم

بورسلي: القضاة قادرون على إدارة الانتخابات بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والافتقار

كتب أحمد لازم |



بورسلي مستقبلاً وفد الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

استقبال رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإنيابة المستشار الدكتور عادل ماجد بورسلي، وفداً من الجمعية الكويتية للشفافية، كما استقبل رئيس وأعضاء الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، حيث تم في اللقاء مناقشة الموضوعات المتعلقة بعملية انتخاب أعضاء مجلس الأمة المقرر إجراؤها يوم الثلاثاء السادس من يونيو المقبل.

وأكد بورسلي «قدرة واستقلالية وكفاءة أعضاء السلطة القضائية على إدارة العملية الانتخابية بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والافتقار، إذ لا يدخر رجال القضاء وسعاً في بذل قصارى جهدهم حتى تخرج العملية الانتخابية، في أجواء من الشفافية والتزاهة يشهد لها الجميع كما هو الحال في الانتخابات السابقة، والتي تظهر الوجه الحضاري والممارسة الديمقراطية الحقيقية التي ينعم بها الشعب الكويتي». وأكد أن ذلك «ليس بغريب على السلطة القضائية التي جُبلت على الكفاءة والحيادية والتجرد، انطلاقاً من استقلالها الكامل في عملها القضائي».

رجال القضاء - لا يدخرون جهداً لتخرج العملية بشفافية ونزاهة

السلطة القضائية - جُبلت على الكفاءة والحيادية انطلاقاً من استقلالها الكامل

سودته من دون إعلان ومن دون صيغة تنفيذية، كما طالب في موضوع الدعوى بإعلان المرسوم المشار إليه في شأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم 6 يونيو، ما يترتب على ذلك من آثار، مشمولاً بالنفاذ المجل وبلا كفاءة وتنفيذ الحكم بموجب المسودة ومن دون إعلان أو وضع صيغة تنفيذية عليه. وفي السياق ذاته، حجت المحكمة الدستورية، أمس الطعن المقام من نواب سابقين على إعلان حكمها لمجلس 2022، إلى الأربعاء المقبل للنطق بالحكم.

إلى حين الفصل بعودة مجلس 2020 أمام المحكمة الدستورية، والمطالبة بإعلان مرسوم الدعوة لانتخابات 2023. وقد طالب المحامي فهد العجمي بصفته وكبلاً عن الفيلاكاوي، بوقف الانتخابات وتنفيذ الحكم بالنفاذ المجل وبالمسودة، حيث طالب بقبول الدعوى شكلاً، وبصفة مستعجلة بوقف نفاذ المرسوم 64 / 2023 الصادر بتاريخ 3 / 5 / 2023، في شأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة يوم 6 يونيو، مع ما يترتب على ذلك من آثار، مشمولاً بالنفاذ المجل وتنفيذ هذا الحكم بموجب

يشكل متميز بليق بدولة الكويت.

دعوى

فسي سبباً متصل بالانتخابات، حجت المحكمة الدستورية دعوى المطالبة بوقف انتخابات «أمة» 2023» وإعلان مرسوم الدعوة للانتخابات للنطق بالحكم اليوم الخميس. وكأنت المحكمة الكلية قد تلقت دعوى مستعجلة لوقف الانتخابات، وإعلان مرسوم الدعوة إليها، المقدمة من المرشح محمود الفيلاكاوي التي طالب فيها بصفة مستعجلة بوقف الانتخابات

وشارك رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإنيابة بدوره منظمات المجتمع المدني، لاسيما الجمعية الكويتية للشفافية، والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، لما يقومون به من دور فعال في متابعة العملية الانتخابية، لنقل الصورة الحقيقية والصارفة بكل شفافية لما يجري داخل اللجان الانتخابية، وبيان ما يقوم به رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة، من جهد جبار للوفاء بالأمانة التي وسدت إليهم وصونها، حتى تصل إلى بر الأمان، وحث على مواصلة الجهد في الانتخابات المقبلة حتى تخرج

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	٤-١	١٥٧٧٤

المحكمة الكلية تفصل في المطالبة بوقف الانتخابات اليوم

«الدستورية»: 24 الجاري للنطق بالحكم في الطعن على بطلان «أمة 2022»

بيطلان الحكم.
من جانب آخر، حجزت الدائرة المستعجلة في
المحكمة الكلية امس دعوى المطالبة بوقف انتخابات
مجلس الأمة 2023، إلى جلسة اليوم (الخميس)
لننطق بالحكم.

وطالب المواطنون في دعواهم أمام المحكمة
الكلية بوقف العملية الانتخابية الجارية حالياً
لحين الفصل في الطعن المقام أمام المحكمة
الدستورية على حكمها ببطولان انتخابات
مجلس 2022.

حجزت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار فؤاد
الزويد، الطعن المقدم من 6 نواب سابقين ومواطنين،
والذي يطالبون فيه ببطولان حكم إبطال مجلس
الأمة 2022، إلى جلسة 24 مايو الجاري للنطق
بالحكم.

وحضر دفاع الحكومة أمام المحكمة الدستورية،
كما حضر دفاع الطاعنين المحامي د. حسين
بوعركي والذي ترفع شفاهة وأكد أن هذا ليس
طعناً على حكم المحكمة الدستورية، فنحن نعلم أنه
«لا طعن على أحكام الدستورية» بل هو مطالبة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٨-٥-٢٠٢٣	١	١٧٧٠٤

لسدّ شواغر «الصحة» و«العدل» بعد تعميم «ديوان» استئناف التعيين في الوظائف القيادية والإشرافية

«الخدمة المدنية» يجهز ملفات قياديين

مريم بندق

لقطاع المحاكم، وريا خالد الرشيدى وكيلا مساعدا لقطاع الشؤون والتطوير الإداري والتخطيط، ود.فهد مبارك الطاعن وكيلا مساعدا لقطاع شؤون الأسرة، وأحمد محمد الناجم وكيلا مساعدا للإدارة العامة للخبراء. ومن الأسماء الجديدة المطروحة لسد شواغر وزارة الصحة بعض رؤساء ومديري مكاتبنا الصحية في الخارج علم منهم ترشيح د.فيصل الصفي ود.خالد العبدالغني.

على تجهيز ملفات بعض القياديين لسد الشواغر في بعض الوزارات علم منها «العدل» و«الصحة» وغيرهما إلى جانب الاطلاع على مطالبات جهات أخرى، مستدركة بقولها: تبقى إجراءات مجلس الخدمة المدنية في نطاق الترشيحات التي تتطلب موافقة مجلس الوزراء. ومن ترشيحات وزارة العدل وليد عبدالله الغانم وكيلا مساعدا لشؤون قصر العدل، وعلي ياسين مال الله وكيلا مساعدا

علمت «الأخبار» أن عجلة اختيار القياديين بدأت تسرع بالدوران بعد تعميم ديوان الخدمة المدنية استئناف التعيين في الوظائف القيادية والإشرافية، حيث التأم مجلس الخدمة المدنية أمس عند الساعة الثالثة عصرا بهدف الاطلاع على ملفات القياديين الذين استكملوا إجراءات الترشيح. وقالت مصادر: نعمل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	١	١٦٧٧٨

إدارة التوثيق الشرعية أنجزت 15304 معاملات للمقيمين بصورة غير قانونية

757 "بدون" تزوجوا في 2022.. وتوثيق 507 حالات طلاق لهم

■ عدد الإعلانات الرسمية للبدون بلغ 13643 معاملة

معاملات المقيمين بصفة غير قانونية لدى إدارة التوثيق	
الإجمالي	نوع المعاملة
757	الزواج
152	المصادقات
54	المراجعة
507	الطلاق
90	حصر الورثة
101	القسام الشرعي
13643	الإعلانات الرسمية
15304	الإجمالي

أظهرت الإحصائية أن إجمالي عدد حالات الزواج الموثقة بوزارة العدل عام 2022 بين المقيمين بصفة غير قانونية بلغ 757 حالة زواج، فيما بلغ عدد المصادقات 152 حالة.

وقد بلغ عدد حالات الطلاق الموثقة من وزارة العدل للمقيمين بصفة غير قانونية عام 2022 نحو 507 حالات طلاق و54 حالة مراجعة و90 حصر الورثة 101 قسام شرعي، فيما بلغ عدد الإعلانات الرسمية 13643، وإجمالي معاملات المقيمين بصفة غير قانونية المنجزة

من وزارة العدل العام الماضي 15304 معاملات، وبلغ عدد مراجعي إدارة التوثيق الشرعية خلال العام الماضي 704822 مراجعا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	٥	١٦٧٧٨

140 ألف مواطن ومقيم مُنعوا من السفر خلال عام 2022

أسامة أبو السعود

تواصل «الأنباء» نشر تفاصيل الكتاب الإحصائي السنوي الذي تعدّه إدارة الإحصاء والبحوث التابعة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بوزارة العدل، ومنها جهود الإدارة العامة للتنفيذ التابعة لوزارة العدل. وبحسب إحصائيات وزارة العدل، فإن 140005 مواطنين ومقيمين منعوا من السفر خلال عام 2022. ولقّقت الإحصائيات إلى أن مكتب مطار الكويت كان صاحب النصيب الأكبر في منع السفر، حيث بلغ عدد الممنوعين من السفر عبر مطار الكويت 36145 مواطناً ومقيماً، فيما كانت محافظة العاصمة الأعلى في منع السفر بـ 28251 ممنوعاً من السفر تلتها محافظة الفروانية، حيث بلغ عدد الممنوعين من السفر 25390 مواطناً ومقيماً.

الأنباء تواصل نشر تفاصيل الكتاب الإحصائي لوزارة العدل وتستعرض جهود الإدارة العامة للتنفيذ

140 ألف مواطن ومقيم منعوا من السفر خلال العام 2022

- عدد الممنوعين من السفر عبر مكتب المطار 36145 مواطناً ومقيماً خلال العام الماضي ■ العاصمة الأعلى بين المحافظات في منع السفر بـ 28251 ثم الفروانية بـ 25390 شخصاً
- «مبارك الكبير» أقل المحافظات في عدد الممنوعين من السفر بـ 4853 مواطناً ومقيماً ■ 6075 مواطناً ومقيماً منعوا من السفر خلال 2022 بسبب قضايا محاكم الأسرة

إنجازات الإدارة العامة للتنفيذ خلال عام 2022

الإجمالي	المطار	مبارك الكبير	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	حولي	العاصمة	الجهة	الإجراء
5443134	36177	461811	845861	611558	936878	1047449	1503400	عدد الإجراءات المنفذة	
140005	36145	4853	13759	17112	25390	14495	28251	منع السفر	
25465		599	5727	1756	5614	6709	5060	الإيجارات	
26825		1832	4815	3063	4473	3807	8835	التركات	

عدد إجراءات إدارات تنفيذ محاكم الأسرة حسب الجهة:

الإجمالي	مبارك الكبير	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	حولي	العاصمة	الجهة	الإجراء
451231	61153	99597	54395	62182	96681	77223	تنفيذ محكمة الأسرة	
6075	596	1129	1077	974	1448	878	منع السفر	

أسامة أبو السعود

جهود كبيرة تقوم بها الإدارة العامة للتنفيذ في تنفيذ الأحكام والحفاظ على المال العام عبر تنفيذ الأحكام بإدارات المحافظات المختلفة ومطار الكويت الدولي.

وتواصل «الأنباء» نشر تفاصيل الكتاب الإحصائي السنوي الذي تعدّه إدارة الإحصاء والبحوث التابعة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء بوزارة العدل ومنها جهود الإدارة العامة للتنفيذ التابعة لوزارة العدل. وبحسب إحصائيات وزارة العدل فإن 140005 مواطنين ومقيمين منعوا من السفر خلال عام 2022.

مواطناً ومقيماً، فيما جاءت محافظة الأحمدى بعدها بـ 1129 ممنوع من السفر. وجاءت بعدها محافظة الجهراء بـ 1077، تلتها محافظة الفروانية بـ 947 شخصاً ممنوعاً من السفر من المواطنين والمقيمين، ثم العاصمة بـ 878، وأخيراً محافظة مبارك الكبير بـ 596 ممنوعاً من السفر من المواطنين والمقيمين.

4853 ممنوعاً من السفر. تنفيذ الأسرة

وفيما يخص تنفيذ محاكم الأسرة فقد بلغ عدد الممنوعين من السفر عدد 6075 مواطناً ومقيماً بسبب قضايا محاكم الأسرة.

حولي الأعلى

واحتلت محافظة حولي الأعلى بين المحافظات بـ 1448

مواطناً ومقيماً، وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الثالثة من حيث عدد الممنوعين من السفر بعدد 17112 مواطناً ومقيماً، تلتها محافظة حولي بـ 14495 ممنوعاً من السفر. وجاءت محافظة الأحمدى بعدها بـ 13759 ممنوعاً من السفر، فيما كانت أقل المحافظات هي محافظة مبارك الكبير بـ

ولقّقت الإحصائيات إلى أن مكتب مطار الكويت كان صاحب النصيب الأكبر في منع السفر، حيث بلغ عدد الممنوعين من السفر عبر مطار الكويت 36145 مواطناً ومقيماً، فيما كانت محافظة العاصمة الأعلى في منع السفر بـ 28251 ممنوعاً من السفر تلتها محافظة الفروانية، حيث بلغ عدد الممنوعين من السفر 25390

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	٥-١	١٦٧٧٨

64 مليون دينار تداولات العقارات في الكويت خلال أسبوع

التداول على 20 عقاراً بقيمة 13.35 مليون دينار، وعقارين تجاريين بقيمة 12.51 مليون دينار.
ولم يشهد عقار الحرفي، أو شريط الساحلي، أو المعارض، والمخازن، أو المشتل أي تحرك خلال الأسبوع.

والتوثيق في وزارة العدل الكويتية، إلى أن التداول جرى خلال الأسبوع 8 على نحو 90 عقاراً في 6 محافظات.
وتوزع التداول خلال الأسبوع بنحو 61 عقاراً بإجمالي بقيمة 36.55 مليون دينار، بينما العقارات الاستثمارية فتم

سجّلت القيمة الإجمالية للعقود والوكالات العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 30 إبريل الماضي حتى 4 مايو الجاري نحو 64.48 مليون دينار.
وأشارت إحصائية صادرة عن إدارة التسجيل العقاري

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	٥	٤١٠٩

رئيس الأعلى للقضاء بالإناية:

حريمون على استقلالية أعضاء السلطة القضائية

- إدارة العملية الانتخابية بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والاقترار
- القضاء الكويتي جُبل على الحيادية والتجرد والنزاهة
- إظهار الوجه الحضاري والممارسة الديمقراطية التي ينعم بها الشعب

صبارك حبيب

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالإناية المستشار عادل بورسلي الحرص الكامل على استقلالية وكفاءة أعضاء السلطة القضائية في إدارة العملية الانتخابية بأعلى درجات الكفاءة والمهنية والاقترار.

وقال المستشار بورسلي: إنه بحث مع وفدي الجمعية الكويتية للشفافية والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان كل على حدة الموضوعات المتعلقة بعملية انتخاب أعضاء مجلس الأمة 2023 المقررة في 6 يونيو المقبل.

وأوضح أن «رجال القضاء لا يدخرون وسعاً في بذل قصارى جهدهم حتى تخرج العملية الانتخابية في أجواء من الشفافية والنزاهة، كما هو الحال في الانتخابات السابقة».

وأشار إلى أهمية إظهار الوجه الحضاري والممارسة الديمقراطية الحقيقية التي ينعم بها الشعب الكويتي، مبيناً أن ذلك ليس غريباً على السلطة القضائية التي جُبلت على الكفاءة والحيادية والتجرد انطلاقاً من استقلالها الكامل في عملها القضائي، وأشد بالدور الإيجابي والفاعل لجميع منظمات المجتمع

النيابة العامة من جهد كبير للوفاء بالأمانة التي وسدت إليهم وصونها حتى تصل إلى بر الأمان، مشدداً على مواصلة الجهد في الانتخابات المقبلة حتى تخرج بشكل متميز يليق بالبلاد.

وفي السياق، التقت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان امس نائب رئيس محكمة الاستئناف ورئيس اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات المستشار يونس الياسين، لمناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها لمنح أعضاء الجمعية والمتطوعين لديها التصاريح الرسمية لتسهيل دخولهم إلى مراكز الاقتراع لمراقبة ورصد العملية الانتخابية.

وقال حسين العتيبي رئيس لجنة مراقبة الانتخابات في الجمعية إن الياسين أكد دعمه الكامل لجهود الجمعية الرامية لمراقبة الانتخابات والاطلاع عن قرب على سير العملية الانتخابية.



ولا سيما الجمعية الكويتية للشفافية والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان لما يقومون به من دور فعال في متابعة العملية الانتخابية لنقل الصورة الحقيقية والصادقة بكل شفافية لما يجري داخل اللجان الانتخابية، وبيان ما يقوم به رجال القضاء وأعضاء

المدني في متابعة العملية الانتخابية وحرصها على نقل الصورة الحقيقية والصادقة بكل شفافية لما يجري داخل اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع.

تكريس الشفافية

ونوه بدور منظمات المجتمع المدني

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	٣	١٧٧٠٤

الراعي إلى باريس للاستماع إلى ماكرون والكلام الرئاسي بعد القمة العربية.. واستبعاد الانتخابات في 15 يونيو

بعد المذكرة الفرنسية بتوقيف سلامة: سياسيون يتحسسون لحاهم وآخرون يدعونه للاستقالة الفورية

بيروت - عمر حنجر

وفرنسا ولوكسمبورغ بشأن الجرائم المالية والإثراء غير المشروع المشتبه بارتكابها من جانب سلامة.

وتلتزم وزارة العدل اللبنانية «الحياة» بدليل عدم صدور مرسوم تعيين المحامين اللذين عينتهما رئاسة هيئة القضايا في الوزارة هيلانة إسكندر لتمثيل الدولة اللبنانية أمام محاكم الخارج. أما وزير الداخلية بسام مولوي، وهو قاضٍ، اعتبر، من جهته، ان مذكرة التوقيف الفرنسية لم تعتمد من جانب الإنتربول الدولي بعد. وردا على سؤال لقناة «الجديد»، قال وزير الداخلية بسام مولوي انه: لا وجود لمذكرة إنتربول بحق الحاكم، إنما فقط مذكرة توقيف عن السلطات الفرنسية ان تقدم طلبا إلى الإنتربول، لطلب هذا بدوره من لبنان توقيف سلامة، وبما ان هذه الإجراءات لم تحدث، حتى الآن، لا يمكن للبنان ان يوقفه، اما حجز املاك سلامة فيعود للدولة الفرنسية.

يزداد، وأشار إلى صفاته الجامعة، ودعا الأطراف الأخرى إلى اختيار مرشحها، لمقابلته ومن لديه فرصة النجاح يتم دعمه كسبا للوقت، وإذا أرادوا حوارا نحن جاهزون. وبالعودة إلى قضية رياض سلامة ومذكرة التوقيف الدولية التي أصدرها القضاء الفرنسي ضده، فإن الأوساط الفرنسية ترى ان استقالته أو إقالته باتت حتمية، فإلى جانب منصب الحاكم، هو رئيس لجنة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الأسواق المالية، وهيئة المصرفية العليا، وهو مؤثر في لجنة الرقابة على المصارف، ولكونه يحمل كل هذه المسؤوليات يخشى من وقف الهيئات الدولية كالبك الدولي وصندوق النقد وأيضا البنوك المراسلة للتعامل مع لبنان.

وقبل النشر الفرنسية الحمراء، كانت المحكمة الجزائية الفيدرالية السويسرية ردت كل الدفوع التي تقدم بها محامو سلامة لفك التعاون القضائي بين سويسرا ولبنان والمانيا

يحدد بعد، وقال ان الراعي لن يتكلم في باريس مع أو ضد أي مرشح، بل سينتظر سماع ما لدى الرئيس الفرنسي حول الوضع العام في لبنان، والملف الرئاسي، تحديدا، متوقعا ان يفرض ملف الناظرين نفسه. في غضون ذلك، نفت مصادر ديبلوماسية لبنانية ما تردد عن تسلم وزارة الخارجية اللبنانية كتابا رسميا من الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على معرقل الاستحقاق الرئاسي، مشيرة إلى ان الاجتماع الذي عقد الإثنين الماضي في بروكسل تطرق إلى مسألة فرض العقوبات، وأن المندوب الألماني كان الأكثر حماسا لمل هذا القرار، إلا ان الفرنسيين أبدوا اعتراضهم، ما يعني ان صدور هذا القرار بات صعبا.

بدوره، رأى النائب سجيح عطية ان تطور الملف الرئاسي ينتظر نتائج القمة العربية واتفاق المعارضة على مرشحها الرئاسي.

أما نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم فاعتبر ان عدد مؤيدي سليمان فرنجية

المصرية - القطرية - الأميركية - الفرنسية إلى رئيس سواء، الأمر الذي يتطلب رجوع باريس إلى ما تقره منصة اللجنة الخماسية بخصوص الرئاسة اللبنانية حيث الموقف الأميركي واضح التحفظ على سليمان فرنجية.

المصادر المتابعة تؤكد لـ «الأنباء» ان الخماسي الذي يتابع تحركه، في بيروت أو الدوحة، لم يبلغ في اتصالاته مرحلة حسم الأسماء، إنما الاهتمام مازال منصبا على التوجهات السياسية، والأرقام العددية التي قد يحصل عليها كل من الأسماء المطروحة والأثمان التي يطلبها رؤساء الكتل والأحزاب المتحتمين بأصوات النواب!

المصادر عيبتها استبعدت حصول الانتخابات في منتصف يونيو، واعتبرت الكلام في هذا المجال أقرب إلى التمنيات. من جهته، أعلن المسؤول الإعلامي في بركي المحامي وليد غياض عن تلقيه البطريرك بشارة الراعي دعوة فرنسية رسمية للقاء الرئيس إيمانويل ماكرون في موعد لم

قد تبدو الطلقة السياسية اللبنانية مشغولة عن المقعد الرئاسي الشاغر منذ سبعة أشهر بملاحقة القضاء الفرنسي لحاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، ولهذا مبرره المنطقي، فالملف الرئاسي المعطل في الداخل شغال في الخارج، بينما كثير من السياسيين في الداخل قرأوا في «سكين» مذكرة التوقيف الذي رفعه الفرنسيون بوجه سلامة، ما يوجب عليهم، أو لحاهم.. وهنا يكمن سر الاستقالة الرسمي والقضائي لحماية «مخزون الأسرار».

لكن ما يطمئن هؤلاء هو ان تحويل القضاء الفرنسي حاكم مصرف لبنان الذي يحمل جنسيته، أيضا، إلى «كيس ملاكمة»، في الصراع الخفي، مع حليفه الأميركي، حول رئاسة الجمهورية اللبنانية، ودفاعا عن المصالح الفرنسية في هذا البلد، يمكن مداواته بالتى كانت هي الداء.. أي بتوصل اللجنة الخماسية السعودية -

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٣-٥-١٨	١٤	١٦٧٧٨

الوفيات

الوفيات

- فهد عبدالعزيز عبدالله الغانم، 54 عاماً، (شيع)، العزاء في المقبرة، تلفون: 96646628 - 99419458 - 97176841 - 98079497
- علي حسين مشهور الخالدي، 83 عاماً، (شيع)، السلام، ق7، ش707، 14، تلفون: 99933652 - 66666048
- محمد حسن محمد أحمد، 81 عاماً، (شيع)، مسجد القدس، تلفون: 67766892
- شيخة عبدالله ناصر الفايز، أرملة/ إبراهيم سليمان إبراهيم العبدالجليل، 80 عاماً، (شيعة)، العزاء في المقبرة، تلفون: 50633227 - 65551517
- فتحية عبدالمحسن عيسى الدهيش، 76 عاماً، (شيعة)، الرجال: العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 99183820، النساء: عبدالله المبارك، ق3، ش308، 4، تلفون: 67060304
- بدر عيسى حمد المطر، 71 عاماً، (شيع)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99994471 - 97325432، النساء: الشامية، ق8، ش85، 4، تلفون: 97844545

«إنا لله وإنا إليه راجعون»